

الذين استمرا بعد الاستقلال بصفتهم حزبيين تقليديين غير أيديولوجيين الطابع؟.

بعيداً عن تلك الأحزاب السياسية التقليدية وصراعاتها، وجدت في سورية أحزاب أيديولوجية الطابع منذ عشرينيات القرن الماضي، أحزاب تنتمي إلى أيديولوجيات كبرى من مثل الحزب (الشيوعي السوري) و(الإخوان المسلمين). ولاحقاً الحزب (القومي السوري الاجتماعي) لعبت أدواراً ثانوية في تلك البدايات، وأدواراً سرية في زمن عبد الناصر والبعث، بينما احتلت الأحزاب القومية مواقع أكثر أهمية وتأثيراً بعد الاستقلال، وحتى الوصول إلى انقلاب حافظ الأسد عام 1970 الذي نجح باستعادة تلك المسميات الحزبية كلها إلى بيت الطاعة الذي أسماه (الجهة الوطنية التقدمية) بعدما أفرغها من أي وظيفة حزبية أو فاعلية سياسية.

### ثانياً: إشكالية البحث

تتضح أهمية تقصي السرديات الحزبية في السياق الزمني الذي ظهرت فيه، من خلال ربطها بنتائج الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر الانقسام العالمي إلى معسكرين، وظهرت لاحقاً (مجموعة دول عدم الانحياز) التي أضمرت في طريقة تشكّلها نوعاً من الانحياز ضد الإمبريالية الأمريكية والغرب عموماً، وبخاصة أن هذا الغرب يحمل في تاريخه وزر المرحلة الاستعمارية التي عاشتها شعوب المنطقة بسلبياتها وإيجابياتها كلها، إن كان لنا الاعتراف بتلك الإيجابيات، وخصوصاً ما يتعلق منها بالحدثة بوصفها نمط حياة وسلوك ومفاهيم ثقافية وأيديولوجية وسياسية جاءتنا محمولة على الحدثة الغربية بالضرورة، بما فيها مفاهيم الدولة والحزب والشعب وتداول السلطة.

إلا أننا بتأثير هذا الوزر كنّا بوصفنا قوى سياسية بالعموم في الجهة المقابلة رافضين تلك الحدثة وحمولتها الديمقراطية، وذهبنا باتجاه الشمولية والتطرف اللتين حكمتا حزب البعث في نشأته، وصولاً إلى دكتاتورية الحزب الواحد التي سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية والإعلام والنشر والثقافة بصورها كلها في المجتمع، وكنا بذلك جزءاً من ذلك السياق العالمي الذي وضع أغلب

## صراعات البعث والناصرين بين السياسة والعسكر

### من الوحدة إلى الاحتواء

أنور بدر<sup>(1)</sup>

### أولاً: تمهيد

نشأت أجيال من السوريين لم تعرف شيئاً عن السياسة وآليات الحكم في سورية إلا سلطة البعث، وهنالك أجيال تزيد على نصف أعداد السوريين لم تعرف أو تعيش إلا سردية آل الأسد (باني سورية الحديثة).

في ما تزخر كتب التاريخ بأعلام الحركة الوطنية والقومية التي ظهرت في مواجهة الدولة العثمانية وعمليات التتريك أولاً، ثم في مواجهة الاستعمار الغربي للمنطقة وتقسيمها وفق خريطة سايكس-بيكو تالياً، لكنّها وُزعت منذ البداية بين اتجاهين للفكر القومي؛ اكتفى أولهما بحدود بلاد الشام ورفع راية القومية السورية، في ما ذهب الثاني أبعد من ذلك باتجاه القومية العربية من المحيط إلى الخليج، مع تكتيكات مرحلية ستؤثر في سياق القوى السياسية، ودورها، وحجمها، وطبيعتها، وعلاقتها بخريطة الانقلابات العسكرية في سورية.

هل يعرف السوريون شيئاً عن (حزب الشعب) الذي أسسه عبد الرحمن الشهبندر في زمن (المملكة السورية) التي أعلنها الملك فيصل الأول في بلاد الشام، وحلّ هذا الحزب مع نهاية تلك المملكة بعد أن دخلت سورية في إطار الانتداب الفرنسي؟ وهل يعرفون شيئاً عن (الكتلة الوطنية) التي لعبت دوراً بارزاً قبل الاستقلال، وتحديداً ما بين 1920 و1946، والصراعات السياسية التي نشأت بداخلها وعلى هامشها ما بين الحزب الوطني وحزب الشعب

(1) كاتب سوري، رئيس تحرير مجلة أوراق.

## رابعاً: حزب البعث من النشأة إلى (الانقلاب الأبيض)

يمكن تتبع النويات الأولى لحزب البعث التي ظهرت في سورية بتأثير ثلاثة أعلام (زكي الأرسوزي وميشيل عفلق وصلاح البيطار) الذين ذهبوا إلى الدراسة في فرنسا، وعادوا متأثرين بالفكر اليساري والأيدولوجيا القومية لتلك المرحلة، لكنهم كانوا أبناء بيتهم، وعاشوا صراعاتهم وخلافاتهم التي أنتجت أجنحة وفصائل، ونَحَتْ لاحقاً باتجاه الشمولية والتطرف للذين ظهرها منذ المؤتمر التأسيسي لحزب (البعث العربي) عام 1947.

إذ استطاع ميشيل عفلق وصلاح البيطار بالاتكاء على جلال السيد أن يتجاوزوا المفكر القومي زكي الأرسوزي حين عقدوا المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي بين 4 و6 نيسان/ أبريل 1947، في مقهى الرشيد بدمشق، حيث أسندت إلى المحامي السيد رئاسة هذا المؤتمر الذي أقرّ دستور الحزب، وانتخب ميشيل عفلق أميناً عاماً له أو عميداً، إضافة إلى انتخاب لجنة مركزية ثلاثية من جلال السيد وصلاح الدين البيطار وهيب الغانم، وهو من لواء إسكندرون ومن مجموعة الأرسوزي أيضاً، وأضيف إليهم بهجت البيطار لاحقاً.<sup>(2)</sup>

مع أن نشاط الحزب واسمه بدأ بالظهور في عدد من البيانات منذ عام 1943، ورشح ميشيل عفلق نفسه في العام ذاته للانتخابات البرلمانية باسم (حزب البعث)، بقصد الإعلان عن مبادئه في بيان حمل أول شعارات الحزب (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة)، من دون أن يتمكن من دخول البرلمان، إذ كان أعضاء الحزب بالعشرات في ذلك الوقت، وقد افتتح أول مكتب للحزب في دمشق سنة 1945، وفي تموز/ يوليو عام 1946 صدر العدد الأول من جريدة (البعث) بوصفها صحيفة رسمية للحزب، على الرغم من عدم انتظام دورية صدورها، وإغلاقها أكثر من مرة.<sup>(3)</sup>

دول المنطقة وأنظمة الانقلابات العسكرية في خانة حركات التحرر العالمي المدعومة من المعسكر الشرقي أو السوفياتي، وهذا ما أتاح لحزب البعث أن يكتب تاريخ سورية والمنطقة من وجهة نظره فقط، لاغيًا ومجرّمًا أي تجاوز لسرديته البائسة، فأصبح لزامًا علينا الغوص في تفاصيل ذلك الماضي المغيب، وتقصي عدد من سرديات الهوامش التي وقفت على تخوم تلك المرحلة في توافقاتها وتناقضاتها بعضها مع بعض، والأهم السرديات النقدية التي خرجت من رحم تلك الأحزاب، أو استطاعت الانشقاق عنها، وخصوصًا حزب (البعث العربي)، ومقاربتها في ضوء الأحداث والوقائع، لا في ضوء الشعارات أو النيات الحسنة -إن وجدت.

## ثالثاً: أهداف البحث

1. استعادة سردية حزب البعث والأحزاب الناصرية في إطار مرجعياتها الأيدولوجية، وتقاطعاتها التنظيمية، وعلاقاتها بالانقلابات العسكرية التي كتبت التاريخ السوري.
2. تقصي دور حزب البعث ولجنته العسكرية في انقلاب آذار/ مارس 1963، ومن هي الأطراف الفاعلة والمشاركة في ذلك الانقلاب؟ وهل يمكن عدّ هذا الانقلاب ثورة كما تقدمه السردية البعثية الرائجة، أم أنه محض انقلاب عسكري -كما سنكتشف- ألبس طموحاً ثورياً زائفاً؟
3. تقصي حقيقة وجود أحزاب ناصرية في سورية ذلك الزمن، ومدى قوتها وحجمها، وكيفية نجاح البعث في إقصائها.
4. البحث عن الآليات التي مكّنت حافظ أسد استعادة الأحزاب التي حاربها البعث كثيرًا، وفي توظيفها ضمن مظلة (الجمهورية الوطنية التقدمية).

(2) محمد علاء الدين، "البعث في سوريا من عصبة قومية إلى عصابة عائلية"، العربي الجديد، 10 آذار/ مارس 2023.

<https://bit.ly/3YS2Fih>

(3) مؤمن كوياتيه، "الأحزاب السياسية ما قبل الاستقلال"، رابطة أدباء الشام. <https://bit.ly/47KWdxE>

عند التياراتين، من دون أن يلتفت أحد من التيارين القومي أو الماركسي وسواهما من التيارات الأيديولوجية إلى تلك الملاحظة الصائبة والمتأخرة جداً، حتى إن كثيرين من قيادات التيارين في تلك المرحلة أسهموا في الانقلاب على مرحلة الديمقراطية النسبية الوحيدة التي عرفتها سورية في إثر سقوط دكتاتورية الشيشكلي التي استمرت بين عامي 1954 و1958، وبتنعتها بعضهم بربيع الديمقراطية اليتيم في سورية، إذ أعلنت حكومة هاشم الأتاسي المستعادة في بدايتها العزم على إجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية، شكلت نتائجها مفاجأة للجميع، إذ لأول مرة تراجع حضور الأحزاب التقليدية لمصلحة أحزاب اليسار والمستقلين، بتأثير مفعولات نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أشرنا، حين حصد حزب الشعب فقط 30 مقعداً، لكن المفاجأة أنّ حزب البعث حلّ في المرتبة الثانية بمجموع 22 مقعداً متقدماً بذلك على الحزب الوطني بزعامة شكري القوتلي الذي نال 19 مقعداً فقط، وذهبت الأكتية إلى المستقلين 60 مقعداً، وبعض المقاعد المتفرقة بالأحزاب السياسية.

إلا أن جلال السيد ومعه بعض قادة البعث قرؤوا هذه النتائج بوصفها تعبيراً عن أزمة حزب البعث حين ربطها السيد بأسباب استقالته لأنّ الفائزين ((أغلبيتهم من الشق العربي الاشتراكي، أي من جناح أكرم الحوراني))<sup>(7)</sup>. ويتابع السيد في أسباب استقالته الحديث عن الأجنحة ضمن الحزب قائلاً: ((لمست وكأنما داخل الحزب تأمر من فئات ضد فئات ومن جناح ضد جناح...))<sup>(8)</sup>، أما إشارته الثانية، فنصها ((لقد انسجم الحزبيون مع الشيوعيين وساروا في تيارهم اللاقومي، ومضغوا الاشتراكية الماركسية إرضاء للشيوعيين، وتناسوا كل حديث عن العروبة والقومية والوحدة العربية، وتحالفوا مع الشعبويين وساروا في ركابهم، .... وتغلب السلوك السياسي، وركدت النزعات المثالية))<sup>(9)</sup>. وقد شكّل ذلك أهم مبررات انسحاب جلال السيد من الحزب في 21 آب/ أغسطس 1955.

#### ومع تنامي الميول الشعبوية والسياسية باتجاه الوحدة

(7) جلال السيد، حزب البعث العربي، ط1، (بيروت: دار النهار للنشر، 1973)، ص144.

(8) جلال السيد، حزب البعث العربي، ص147.

(9) جلال السيد، حزب البعث العربي، ص147.

يذكر مصطفى دندشلي<sup>(4)</sup> في حوار نشره بعد عقد على ترك جلال السيد حزب البعث أن السيد كان أول نائب بعثي دخل البرلمان سنة 1949 بقوة العلاقات الأسرية والعشائرية والقبلية، وليس بقوة البعث أو نفوذه في سورية، إذ لم يتجاوز عدد البعثيين فيها مئناً يحقّ لهم الانتخاب 100 عضو آنذاك. ويضيف السيد تلخيصه أفكار حزب البعث وأيديولوجيته في ذلك الحوار قائلاً: ((دستور حزب البعث العربي مزيج من المبادئ الاشتراكية القريبة من التطرف ومن الماركسية، والنزعة القومية العنيفة. وهذا الازدواج نتج لأن المنتسبين إليه نوعان: بعض أقطاب البعث كانوا في الأصل شيوعيين. وتفتّح الفكر القومي عندهم، لم يقض على رواسب الشيوعية في نفوسهم. فانصبّ تفكيرهم الاشتراكي اليساري في منهاج الحزب، إلى جانب الفئة القومية التي أوحى منهاج القومي العربي المتطرف العنيف))<sup>(5)</sup>.

وللحقيقة، فإن رأي السيد جاء نموذجاً لهذا التناقض الكامن ضمن مكونات حزب البعث، إذ كان معبراً عن مثالية هذا الحزب، وطوباويته، وتطرفه القومي الذي يؤمن بضرورة الوحدة بين سورية والعراق، حتى في ظلّ الملكية وحلف بغداد ونوري السعيد أيضاً، في ما نقرأ على النقيض من السيد رأياً لحديثه مراد من الجناح القطري واليساري لحزب البعث الذي أمضى 23 سنة من عمره في سجن المزة العسكري في إثر انقلاب حافظ الأسد (التصحيحي)، حين يضع فرضية نصها: ((أنّ الضرورة التاريخية تُحتم الوحدة بين تيارين: التيار القومي المؤهل للانتقال إلى مواقع الاشتراكية العلمية، والتيار الماركسي المؤهل للعبور الطريق القومي نحو الأممية، شريطة أن يسدّ التياران الثغرة الديمقراطية التي كانت في أساس السقوط لكافة التجارب التي تنسبُ نفسها إلى التقدم))<sup>(6)</sup>.

وعلى الرغم من التحفظ على عبارة (الضرورة التاريخية)، إلا أنّ مراد يشير إلى جذر المشكلة وسبب سقوط كل الحركات التي تدعي التقدم الكامن في الثغرة الديمقراطية

(4) مصطفى دندشلي، "مقابلة مع جلال السيد"، المركز الثقافي للبحوث والتوثيق - صيدا، 8/16/2016، <https://bit.ly/3Eaon7G>.

(5) مصطفى دندشلي، "مقابلة مع جلال السيد".

(6) حديثه مراد، تجربتان سلطة واعتقال: كي لا يضيع جيل آخر، ط1، (نيقوسيا/ قبرص: أحقاد للنشر، 2003)، ص3.

ترافق ذلك مع طرد الملحق العسكري الأمريكي، ما أشعل فتيل التهديدات الأميركية والأطلسية عبر تركيا التي حشدت قواتها على الحدود السورية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1957، ما استدعى تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر لدرء احتمالات اجتياح تركي لسورية، فأرسل قوات مصرية محمولة بحرًا إلى ميناء اللاذقية تعبيرًا عن التضامن مع سورية في مواجهة حلف بغداد والأطماع التركية. ويؤكد فيصل الغويين في مادة متأخرة بذكرى تلك الوحدة التي جاءت نتيجة ((للتفاعلات التي تواصلت بين سورية ومصر منذ التقى صنّاع قرارهما على رفض حلف بغداد في ربيع 1955. وفي عام 1957 سارع عبد الناصر بإرسال قوات عسكرية مصرية الى سوريا كي تشارك في ردع عدوان تركي محتمل عليها، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ بدأت الدول العربية مسيرتها نحو التحرر من الاستعمار الأوروبي))<sup>(12)</sup>.

في هذه الأثناء تصاعد طموح المؤسسة العسكرية في سورية للوحدة مع مصر، لدرجة أنّ وفدًا من مجلس القيادة العسكرية سافر في نهاية 1957 سرًا إلى مصر، ومن دون جوازات سفر ليفاوض عبد الناصر على الوحدة من دون أن تكون لديه فكرة حول طبيعة الوحدة، وكيفية تنفيذها، ويؤكد ذلك لاحقًا مصطفى حمدون أحد أعضاء الوفد العسكري في حوار معه حين ينقل عن ((المشير عبد الحكيم عامر: يا إخوان، هذه الوحدة لن يرضى عنها الشرق ولا يرضى عنها الغرب، فليش ما بنسوي وحدة اقتصادية، وحدة دفاع مشترك؟ الضباط: أبدًا سيدي نحن ما بنرضى غير بالوحدة، ونحن كنا نقول اتحاد، بدنا اتحاد، وما كنا نميّز بين الاتحاد ومعنى الوحدة، ... شو الفرق بين الوحدة والاتحاد؟))<sup>(13)</sup>.

وينقل لنا طارق علي عن تلك المرحلة حديثًا لأحمد أبو صالح، وهو عضو قيادة فُطرية سابق في (البعث) ووزير لأربع مرات وعضو في (مجلس الاتحاد القومي) في معرض

السورية المصرية، سارع السيد إلى انتقاد الرئيس جمال عبد الناصر حين أخذ عليه ذهابه في التحالف مع المد اليساري، قائلاً: ((في هذه المرحلة من تاريخ الحزب كان نجم المرحوم جمال عبد الناصر يتألق ويزداد، ... وكان الحلف قائمًا بين مصر والسعودية حول أمر واحد هو منع أية وحدة أو اتحاد أو تقارب بين سوريا والعراق. وحزب البعث انضم إلى هذا التحالف وساهم في ميدانه، وقد صنع له في سوريا حلفاء جدد لهم المشارب نفسها، وهؤلاء الحلفاء هم أقصى اليسار وأعني الشيوعيين وأقصى اليمين خالد العظم))<sup>(10)</sup>.

وتناقض المؤشرات فرضيات السيد السابقة، إذ لم يلبث الصراع بين العسكر والبعث بميولهم اليسارية في مواجهة حلفائهم في عهد شكري القوتلي ووزير دفاعه المليونير الأحمر خالد العظم أن طفى على سطح الأحداث في سورية، حين وافق الرئيس شكري القوتلي على قرار وزير الدفاع العظم بنقل مسؤول الاستخبارات أو (المكتب الثاني) عبد الحميد السراج الذي تحول لاحقًا إلى الرقم الصعب في زمن الوحدة السورية المصرية.

وعلى الرغم من كون السراج أحد الضباط المستقلين في تلك المرحلة، إلا أنّ هذا القرار استفزّ أغلبية القادة العسكريين الذين رفضوا تمرير القرار، واعتصموا في معسكر قطنا القريب من العاصمة دمشق، وفيه (لواء مدرع) لحماية العاصمة، وجاء تدخل السفير المصري في سورية محمود رياض ليقنع الرئيس شكري القوتلي بالتراجع عن قراره نقل السراج، لإهاء أزمة العصيان المسلح، لكن بهذه الطريقة انتهت الأزمة لمصلحة العسكر.

إذ شجّع هذا الانتصار مجموعة الضباط المعتصمين على المضي قدمًا مع إقالة رئيس الأركان توفيق نظام الدين في آب/ أغسطس 1957، وعين اللواء عفيف البزري مكانه رئيس أركان وقائدًا أعلى للجيش، وهو من مواليد صيدا وماركسي الولاء، فشكّل لاحقًا مجلس قيادة عسكري ((تكوّن المجلس من 23 ضابطًا، هم أنفسهم من فرضوا لاحقًا الوحدة بالقوة على حكومة بلادهم))<sup>(11)</sup>.

<https://bit.ly/45E2glC>

(12) فيصل الغويين، "الوحدة المصرية السورية 1958 الذكرى والدروس"، وكالة عمون الإخبارية، (2014/02/27).

<https://www.ammonnews.net/article--:#184440/text>

(13) مصطفى حمدون، "في حوار على الجزيرة مع سامي كليب"، (29/08/2003). <https://2u.pw.lolqwdk>

(10) جلال السيد، حزب البعث العربي، ص 151.

(11) طارق علي، "سافروا دون علم رئيسهم وحكومتهم.. كيف فرض ضباط سوريا قرار الوحدة مع عبد الناصر؟"، رصيف 22، (2020/11/8).

التوجه إلى القاهرة لتوقيع ميثاق الوحدة مع مصر...)) مضيفاً أنه ((تم سوقهم كالأنعام)).<sup>(17)</sup>

ربما ثمة بعض الحقيقة في تفسير العظم، لكن من الخطأ الجسيم النظر إلى الوحدة بصفتها مآثرة للعسكر أو لحزب البعث، فالمستوى السياسي لحكومة الرئيس شكري القوتلي لم يكن بعيداً عن التفكير في الوحدة وعن الاستجابة لمشاعر الناس أو المواطنين في سورية، وتحديداً في تلك الحقبة الديمقراطية حيث وقّع وزير الدفاع خالد العظم مع السفير المصري في سورية على ((ميثاق الدفاع المشترك بين سوريا ومصر بتاريخ 10/20/1955))<sup>(18)</sup>.

وأعدّ الرئيس شكري القوتلي مخططاً للاتحاد الفدرالي المقترح تضمن توحيد البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية والثقافة، وكذلك تشكيل مجلس تأسيسي لإعداد دستور الاتحاد، حظي بموافقة البرلمان السوري أيضاً، وفي هذا الإطار عُقدت في 2 أيلول/ سبتمبر 1956 اتفاقية بين سورية ومصر حول التعاون الاقتصادي، وكانت مهمتها خلق مؤسسات مشتركة تنفيذياً لقرار التقارب المتدرج بين البلدين. وهذا موثق ضمن وثائق وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية في (الموسوعة).<sup>(19)</sup>

لكن تمّت الوحدة التي سعى إليها العسكر في 22 شباط/ فبراير 1958 أخيراً، وهي وحدة بشروط عبد الناصر التي طبّقها في مصر، حيث أُعلنَ بحضور الرئيسين عبد الناصر والقوتلي إقامة وحدة اندماجية بين الدولتين في دولة واحدة سمّيت (الجمهورية العربية المتحدة)، وعاصمتها القاهرة، وهي وحدة ((صنعها العسكر لأن المدنيين كانوا الأضعف في المعادلة))<sup>(20)</sup>، كما يشير السيّد في كتابه، متابِعاً: ((عندما اشترط الرئيس عبد الناصر حلّ الأحزاب للموافقة على الوحدة قَبِلَ حزب البعث بذلك، لأن قيادات الحزب كانت تشعر بثقل وطأة الحزب عليها وبالتشرذم والانقسام الذي

شهادة مسجلة له ضمن برنامج (شاهد على العصر) في قناة (الجزيرة):

((سهرنا وشربنا وتسلينا قبل أن نأخذ القرار ونركب الطائرة دون أن نبلغ الرئيس أو وزير الدفاع أو حتى رئيس الحكومة... تفاصيل توجه ضباط سوريين إلى القاهرة لطلب الوحدة مع مصر من دون دراسة لآلياتها وشروطها، قبل فرضها على الجهاز السياسي))<sup>(14)</sup>، وتفسيره لهذه السرعة أن: ((الوحدة هي الحل لكل مشاكل البلد وتحديداً السياسية وخاصة لمواجهة أعداء سوريا)).<sup>(15)</sup>

تشير المصادر كلها إلى أنّ عبد الناصر لم يكن مستعجلاً على الوحدة الاندماجية، حتى إنه تأخر يومين في لقاء الوفد العسكري، وتردد في الموافقة على طلبهم إلى أن تلقى اتصالاً من الرئيس السوري شكري القوتلي الذي أكد له أنّ الضباط يفاوضون باسم الدولة السورية بل أرسل أيضاً وزير خارجيته صلاح البيطار لدعم العقيد عفيف البزري والوفد العسكري، وقد وافق البيطار على شرط عبد الناصر بحلّ الأحزاب بما فيها حزب البعث في جلسة عُقدت يوم 16 كانون الثاني/يناير 1958:

((1- أن يجري استفتاء شعبي على الوحدة في مصر وسوريا حتى يقول الشعبان رأيهما الحر، ويعبران عن إرادتهما واختيارهما.

2- أن يتوقف النشاط الحزبي في سورية، وأن تقوم كل الأحزاب السورية دون استثناء بحل نفسها.

3- أن يتوقف تدخل الجيش بالسياسة توفقاً تاماً، وأن ينصرف ضباطه إلى مهامهم العسكرية))<sup>(16)</sup>.

ويُعيد وزير الدفاع في آنذاك خالد العظم في مذكراته تفسير موافقة الرئيس شكري القوتلي بأنّها جاءت: ((بعد ضغوط عسكرية، أُجبر الرئيس السوري وحكومته على

(17) طارق علي، "كيف فرض ضباط سوريا قرار الوحدة مع عبد الناصر؟".

(18) د.م، "ميثاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا 10/20/1955"، ملتقى شذرات.

<https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=4406-text>

(19) د.م، "وثائق وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية"، الموسوعة.

<http://www.mod.gov.sy/index.php?node&554=cat:942-text>

(20) جلال السيّد، حزب البعث العربي، ص 157.

(14) طارق علي، "كيف فرض ضباط سوريا قرار الوحدة مع عبد الناصر؟".

(15) طارق علي، "كيف فرض ضباط سوريا قرار الوحدة مع عبد الناصر؟".

(16) د.م، "المسيرة النضالية لتحقيق الوحدة ودور الجيش العربي السوري فيها"، وثائق وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية، الموسوعة.

<http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=942>



برئاسة العقيد بشير صادق الأعلى رتبة بينهم إضافة إلى مزيد هنيدي وعبد الغني عيَّاش وممدوح الشاغوري ومحمد عمران. إلا أن نقل الأربعة الأوائل منهم إلى السلك الدبلوماسي لإبعادهم نهائياً عن صفوف الجيش، ترك أصغرهم رتبة محمد عمران الذي رُمم للجنة العسكرية بنسختها الثانية التي كانت الأهم بالنسبة إلى قادم الأيام في سورية، إذ أُلِّفت عام 1960 من 7 ضابط هم المقدم محمد عمران رئيس اللجنة، والرائد صلاح جديد، وعثمان كنعان، وعبد الكريم الجندي، وأحمد المير، ومنير الجبرودي، وحافظ الأسد، واستمرت حتى الوصول إلى السلطة في سورية في إثر انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، ويضيف سامي الجندي أنها ((أعدت التنظيم الحزبي العسكري، وهي حكمت سوريا فيما بعد))<sup>(24)</sup>.

أحسن الجميع أن الوحدة جاءت بما لم يكن في واردهم، حين أُلِّغت الانتخابات الديمقراطية، وحلَّت الأحزاب السياسية، وجاءت بعبد الحكيم عامر حاكماً للإقليم الشمالي (سورية) بصلاحيات رئيس كاملة، واصطفى عبد الحميد السراج ليصبح الضابط الأقوى في زمن الوحدة، وقد أشار المؤرخ العراقي سيف الدين الدوري إلى خطأين مهمين لعهد الوحدة يكاد يجمع أغلب دارسي تلك المرحلة على صحتها:

((أولاً- لا شك أن أخطاءً كثيرة وقعت خلال عهد الوحدة ومنها أن عبد الحميد السراج الذي شغل منصب وزير الداخلية في سوريا ظل يتصرف حيال القوى الوطنية والبعثيين خاصة بعقلية مدير المكتب الثاني (الاستخبارات العسكري) قبل الوحدة وحتى بعدها.

ثانياً - ومن الأخطاء الأخرى تعيين المشير عبد الحكيم عامر حاكماً عاماً على سوريا وكان الاجدر بعبد الناصر أن يختار سورياً حاكماً على سوريا، وقد أكد ذلك عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة في مذكراته))<sup>(25)</sup>.

لكن ما يجب تأكيده أن البعث المنحل في سورية أو

حلَّ بالحزب، وهذه فرصة قلَّ نظيرها، فليكن حلَّ الحزب في سبيل قضية مقدسة هي الوحدة، وإلا فإن الحلَّ قد يأتي (بلا ثمن))<sup>(21)</sup>.

ويرى القيادي اليساري حديثة مراد: ((أن القرار الذي أجهض هذا المسار المتصاعد والذي شكّل جذراً من جذور الانحطاط اللاحق هو حلَّ الحزب.... وهنا يكمن القصور في الوعي، فحلَّ الأحزاب يعني إلغاء جوهر الديمقراطية، وهذا الإلغاء يؤسس لسقوط الوحدة، والنتيجة ذهاب الديمقراطية والوحدة))<sup>(22)</sup>.

تلك الوحدة التي صنعها العسكر، وأدت إلى حلَّ الأحزاب السياسية كلها، واستُبدل بالبرلمان النيابي تنظيم (الاتحاد القومي) الذي أنشأه عبد الناصر، ونقله إلى سورية، كانت الوحدة أشبه بانقلاب عسكري في سورية، لكنه حدث من دون إراقة دماء بل سار بسلاسة حتى إن أنصار الوحدة -وهم ليسوا قلة- عدوا تلك الوحدة إنجازاً ما زال بعضهم إلى الآن يحتفل بذكراه، لذلك أضفنا إلى توصيف الانقلاب كلمة (أبيض)، وقد جاءت تلك الوحدة على جثة حزب البعث المنحل، لكنها فتحت مساراً آخر للعسكر حين عمد عبد الناصر إلى تسريح أغلب قيادات الجيش في سورية، أو نقلهم إلى وظائف مدنية، فنقل قسماً من الضباط البعثيين إلى مصر كمنفى، للحدّ من نفوذهم داخل الجيش السوري، واستبعدهم من المراكز الحساسة في البلد، فظهرت اللجنة العسكرية الأولى لهم في القاهرة، وبدأت مسارها الانقلابي الجديد.

## خامساً: اللجنة العسكرية وانقلاب 8 آذار/

مارس 1963

يُشير حديثة مراد إلى تلك اللجنة بقوله: ((فقد سُخِّحَ أو نُقِلَ إلى الجنوب معظم الضباط البعثيين المعروفين، ... وبدأ التفكير في التنظيم العسكري، ثم تشكلت اللجنة العسكرية عام 1959))<sup>(23)</sup>، إذ أُلِّفت اللجنة العسكرية الأولى في القاهرة

(21) جلال السيد، حزب البعث العربي، ص 157.

(22) حديثة مراد، تجربتان سلطة واعتقال: كي لا يضيع جيل آخر، ص 14.

(23) حديثة مراد، تجربتان سلطة واعتقال: كي لا يضيع جيل آخر، ص 15.

(24) سامي الجندي، البعث، ط 1، (بيروت: دار النهار للنشر، 1969)، ص 85.

(25) سيف الدين الدوري، "في الذكرى الـ 52 لمؤامرة الانفصال وأسراها"، موقع إيلاف. مرجع سابق.

للمتضررين من تلك القوانين السابقة، وأقرت العودة إلى العمل بدستور 1950، إلا أن هذه الحالة الدستورية على أهميتها، بقيت شكلية إلى حد ما في ظل سيطرة عسكر الانقلابيين الذين أسسوا (مجلس الأمن القومي)، وكانوا يحكمون سورية بعيداً عن البرلمان وعن الرئيس المنتخب المعروف بميوله الوحودية.

إذ مال (مجلس الأمن القومي) الحاكم إلى الانتقام من ضباط البعث والوحدويين، وسرح الانفصاليين في اليوم الأخير من عام 1961 قائمة ضمت 63 ضابطاً أغلبهم من البعثيين، وبينهم أعضاء اللجنة العسكرية كلهم العائدون من القاهرة في صفقة تبادل مع الضباط المصريين، باستثناء اثنين هما كنعان عثمان ومثير الجبرودي، وأرسل اللواء أمين الحافظ ملحقاً عسكرياً إلى الأرجنتين، لكن سامي الجندي سجل لنا في كتابه ملاحظة ثانية مهمة أنه: ((بعد 28 أيلول اعتمد العقيد النحلاوي على الإخوان المسلمين، وأطلق لهم حرية العمل فخافت الفئات والطوائف الأخرى، ووقفت منه موقفاً حذراً)).<sup>(29)</sup>

يبدو أن البعثيين أصيبوا بحالة ذهول وفوضى، إذ فاجأهم الانقلاب من حيث لم يتوقعوا حدوثه، لدرجة أن بيان القيادة لقومية صدر بعد أسبوع من حدوث الانقلاب، لكن الأسوأ عدم قدرتهم على تكوين موقف موحد واضح لهم، أن قائمة الضباط المسرحين الـ 63 لم تثر ردة فعل مباشرة حتى في مستوى اللجنة العسكرية، إلى أن حدث في نيسان/ أبريل 1962 التمرد العسكري في حمص، ومن ثم في حلب، وقاده العقيد الوجودي جاسم علوان، وشارك معه من البعثيين محمد عمران ومصطفى حمدون بصورة أساس، وتعاون معهم اللواء لؤي الأتاسي قائد الجبهة الشرقية مع إسرائيل، غير أن هشاشة التنسيق، وتسرع بعضهم أدباً إلى فشل محاولة التمرد، حين أُعلن من إذاعة حلب عودة فورية للوحدة مع مصر، وارتكب اثنان من قيادات البعث هما حمد عبيد وإبراهيم العلي جريمة إعدام أربع ضباط من الموالين لسلطة الانفصال، فأدت هذه الأخطاء إلى نهاية التمرد في يومه الأول، قبل أن يدخل في سجل الانقلابات العسكرية.

حتى اللجنة العسكرية التي شكّلت في مصر لم يكونا على علم بالانفصال، ولم يشاركوا فيه، على الرغم من توقيع أكرم الحوراني وصالح البيطار على وثيقة الانفصال، وعلى الرغم من ملاحظات البعثيين الكثيرة على نظام الوحدة، إذ كتب جلال السيد: ((كان موقف الحزب واضحاً من حيث عمله على تفويض الوحدة ... لأن الحريات كانت مخنوقة زمن الوحدة ... والسبب الأهم يرجع لسوء الإدارة المصرية وتسلط بعضهم كالشير عبد الحكيم عامر الذي أطلق يد عبد الحميد السراج كوزير داخلية، وسيطرة الأجهزة الأمنية وكتابة التقارير الذين أربعوا الناس في تلك الفترة)).<sup>(26)</sup> ويضيف سامي الجندي الذي أصبح وحدوياً آنذاك: ((لم يعمل البعث بصورة مباشرة منظمة ضد الوحدة، ولكن موقفه السلي ونقد الأعضاء الدائم ساهم في التمهيد للانفصال)).<sup>(27)</sup>

قاد العقيد عبد الكريم النحلاوي انقلاب الانفصال في سورية صبيحة يوم الخميس 28 أيلول/ سبتمبر، مستغلاً حالة التملل التي ترافقت مع قرارات التأميم في صيف 1961، وحالة الضعف والانقسام ضمن حزب البعث وضباطه، وامتكتاً على (كتلة الضباط الشوام) التي كانت الأقوى كما يروي النحلاوي في حوار متأخر معه عام 2021 لصحيفة (العربي الجديد) حين يقول: ((أريد أن أوضح أمراً في غاية الأهمية، أن الضباط الدمشقيين، أو (الشوام) كما يسمّون أحياناً، هم الأقل انتساباً للأحزاب من بقية الضباط، وهم الأغلبية في الجيش في تلك الفترة. وبالتالي، كان الاعتماد عليهم أكثر أهميةً لجهة إبعاد السياسة عن الجيش)).<sup>(28)</sup>

بغض النظر عن الموقف من الانفصال، إلا أنه حَفَلَ بأحداث مهمة يمكن إدراجها في خانة استعادة الحياة الدستورية التي غابت في زمن الوحدة، بدءاً من الانتخابات البرلمانية التي أفرزت مجلساً نيابياً انتخب ناظم القدسي لرئاسة الجمهورية، ومن ثم شكّل معروف الدواليبي حكومته التي ألغت قوانين التأميمات والإصلاح الزراعي، مع التعويض

(26) جلال السيد، حزب البعث العربي، ص 168.

(27) سامي الجندي، البعث، ص 83.

(28) عبدالله الغضوي ومحمد حاج بكري، "عبد الكريم النحلاوي لـ"العربي الجديد": 4 أشخاص دمروا سورية"، صحيفة العربي الجديد، (28 أيلول/ سبتمبر، 2021). <https://bit.ly/45BGgYY>

(29) سامي الجندي، البعث، ص 101.

وأنة لا بدّ بعد النجاح من الحذر، فإن أثبت العقيد الحريري أنه أهل للتعاون استميرنا معه، وإلا فانقلاب معه وانقلاب ضده، وتبنى العسكريون الفكرة وقاموا باتصال جديّ معه وتوصلوا إلى اتفاق مبدئي<sup>(31)</sup>.

وقد خدمت الظروف فكرة الانقلاب ضدّ الانفصال بمسألتين؛ الأولى في إثر قرار تعيين العميد راشد قطيني مديراً للمخابرات العسكرية والعميد محمد الصوفي قائد اللواء المدرع الخامس في حمص، وكلاهما وحدويان، ليعزز ذلك من ثقة الضباط الوحدويين في مواقعهم المهمة عسكرياً، وهم الأكثر عددًا قياساً بكتلتي البعث والحريري معاً، لكن المسألة الثانية التي جاءت من خارج سورية تمثلت في انقلاب البعث في العراق بدعم من الناصريين أيضاً بتاريخ 8 شباط/ فبراير 1963، ضد حكم عبد الكريم قاسم والشيويعيين في بغداد، فانقلبت فجأة الموازين في دمشق، وأصبح الجميع يتوقع انقلاباً مشابهاً في سورية لمصلحة الوحدويين والبعثيين، وغدا هذا الأمر متداولاً علناً في الشارع وفي الصحافة اللبنانية التي بَشَّرت بأن زناد الحريري سيقود الانقلاب المنتظر، فباءت محاولات سلطة الانفصال التخلص من زياد الحريري عبر إرساله كملحق عسكري إلى العراق بالفشل، وتابع الجميع خلال شهر كامل (قصة انقلاب معلن)، حدث حقيقة في 8 آذار/ مارس 1963.

يروي (اللواء غسان حداد)<sup>(32)</sup> تفاصيل سير الأمور في هذا اليوم، مؤكداً نجاح الانقلاب من ((دون إطلاق رصاصة أو إراقة نقطة دم واحدة ومنذ الساعات الأولى أيدته كافة قطعات الجيش))<sup>(33)</sup>.

وقبل انتصاف النهار أُلّف مجلس قيادة الثورة من عشرة ضباط برئاسة لؤي الأتاسي الخارج من السجن تَوّاً، بناء على اتفاق مسبق حول تسميته لرئاسة المجلس، وفي عصر ذلك اليوم نفسه تم الاتصال مع القيادات السياسية الوحدوية

(31) سامي الجندي، البعث، ص 107.

(32) غسان حداد عميد بعثي دمشقي، وبعضهم يعده حيادياً تنظيمياً، شارك بانقلاب 8 آذار/ مارس 1963، وكان حينئذ قائد لواء في دمشق، وقد تحركت إحدى الوحدات التابعة له مباشرة إلى سجن المزة، وأطلقت سراح المعتقلين السياسيين، رُفِع بعد الانقلاب إلى لواء، وعين رئيس إدارة شؤون الضباط، في حين قُبِع صلاح جديد في تلك الإدارة معاوناً له، وكان يحرك من موقعه الخفي في الظل كل خيوط المؤامرات العسكرية.

(33) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966/ أوراق شامية، ط1، (عمان/ الأردن: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001)، ص 207.

لكن هذه المحاولة على الرغم من فشلها أدت من جملة التداعيات إلى انعقاد مؤتمر حمص العسكري، وفي سياق دراسة ما جرى بين الأسباب والنتائج، خرج قائد الانفصال عبد الكريم النحلاوي من سورية، وأصبح مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي الرجل الأقوى في هذه المرحلة.

شجعت هذه التفاصيل كلها الأمين القومي للحزب منيف الرزاز على دعوة المؤتمر القومي الخامس لحزب البعث للانعقاد بهدف استعادة الحزب بعد الانفصال: ((عقد الحزب مؤتمره القومي الخامس في مدينة حمص، في النصف الأول من شهر أيار 1962م، في بيت (فرحان الأتاسي)، وكون الحزب في سرية ما يزال دون تنظيم، لم يُدْعَ إلى الاشتراك في هذا المؤتمر أي قيادي بعثي سوري ما عدا الأمين العام ميشيل عفلق، ... وقد كانت المشاركة الفعلية لمنظمتين بعثيتين متواجدين فعلياً هما: البعث العراقي (14 مندوباً) والبعث اللبناني (11 مندوباً))<sup>(30)</sup>.

يُذكر أن النحلاوي خرج من سورية في إثر مؤتمر حمص العسكري، لكنه عاد متسللاً إلى دمشق بعد الأنباء التي تناهت إليه حول التواصل بين العميد مطيع السمان وبعض مناهضي الانفصال، لكنه اكتشف سريعاً أن الوعود التي قطعت له قبل عودته كانت كلها محض كمين للإيقاع به، فهرب ثانية وإلى الأبد من سورية.

هذا الفرار الثاني للنحلاوي في 13 كانون الأول/ ديسمبر من عام 1962 كان نهاية لعهد الانفصال، على الرغم من عدم توافر من يُعلن تلك النهاية، أو يدعو إلى تشكيل بديل عنها، فكل الأطراف في الساحة السورية كانت ضعيفة إلى هذا الحد أو ذلك، ولا تتوافر الثقة في ما بينها أفراداً ومجموعات، لكن صعود نجم العقيد زياد الحريري، وتحديداً بعد اعتقال العميد لؤي الأتاسي في التمرد الأخير، دفع وحدويي البعث عبر ممثلهم سامي الجندي إلى اقتراح التنسيق بين الحريري والضباط البعثيين، مع يقينه أن البعثيين لا يُبدون ارتياحاً للفكرة لاعتقادهم ((أنه شيشكلي جديد، ويخشون ذكاه وقدرته على المناورة، ... كنت أذهب إلى أبعد من ذلك، فأرى أن الانقلاب لن يكون نهائياً فلا بدّ بعده من حركات تصفية،

(30) محمد فاروق الإمام، "حزب البعث يعقد مؤتمره القومي الخامس"، رابطة أدباء الشام، <https://bit.ly/3QOAZlg>



وأين كانت وأصبحت تلك اللجنة العسكرية في إطار (مجلس قيادة الثورة) الذي رأسه الفريق لؤي الأتاسي، في ما يرأس اللواء زياد الحريري الجيش والأركان معاً، ورضيَّ صلاح جديد بموقع متواضع كي لا يُثِير الشبهات حيث أصبح (نائب رئيس لجنة شؤون الضباط) التي رأسها اللواء غسان حداد؟.

في هذا الركن الذي قلما تطاله الأضواء استكمل صلاح جديد مخططه لتصفية الآخرين، وكان الناصريون الهدف الأسهل والأهم لوزنهم العددي ولطموحهم بالعودة إلى حضن الوحدة مع عبد الناصر، فشغل الجميع بمحادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق، لكن اللواء غسان حداد يخبرنا أن الفتور بدأ ((بين الفصائل القومية لأسباب عدة منها التشكيلات التي أجريت في الجيش السوري في غياب بعض أعضاء القيادة في مصر والتي شملت نقل بعض الضباط الناصريين إلى السلك الدبلوماسي أو الوظائف المدنية وإحالة البعض الآخر إلى التقاعد، مما أدى إلى استياء القيادة الناصرية المشاركة في مجلس قيادة الثورة والحكومة وتقديمها لاستقلالها، ورفضها لأي حوار أو مساعٍ حميدة قام بها رئيس الدولة الفريق الأتاسي ورئيس الأركان العامة اللواء الحريري)).<sup>(34)</sup>

(النكتة) أن رئيس لجنة شؤون الضباط غسان حداد وقائد الجيش زياد الحريري ورئيس مجلس قيادة الثورة لؤي الأتاسي كانوا خارج سورية حين جرت تلك المناقشات، من دون تقديم تفسير مقنع خارج حدود المؤامرة، لذلك يتابع اللواء حداد سرديته حول ردات الفعل من دون أن يفصح عما يعتقد: ((في مطلع أيار/ مايو 1963 تقدم أعضاء مجلس قيادة الثورة الممثلون للناصرين باستقلالهم، واستقال معهما قطبان بعثيان هما الأستاذ عبد الكريم زهور والدكتور جمال الأتاسي، كما استقال أيضاً كل الوزراء الناصريين في الحكومة التي تشكلت في 9 آذار/ مارس 63)).<sup>(35)</sup> ما حدا بالرئيس الأتاسي إلى دعوة ((مجلس قيادة الثورة إلى الانعقاد لدراسة الوضع فحضر ... ثلاثة عشر عضواً من أصل واحد وعشرين وتغيب الآخرون)).<sup>(36)</sup>

في المدينة، ودعوتهم إلى وزارة الدفاع للتداول في تشكيل الحكومة الجديدة التي أعلنت في صبيحة اليوم التالي برئاسة صلاح البيطار، وضمت عشرين وزيراً، لم يتدخل العسكر إلا باقتراح الفريق الركن محمد الصوفي لوزارة الدفاع، والفريق الركن أمين الحافظ لوزارة الداخلية. في ما توزع باقي الوزراء مناصفة 9 + 9 لكل من البعثيين والناصريين. إضافة إلى تسمية الوزير نهاد القاسم الناصري نائباً لرئيس الوزراء لمنح درجة أعلى من الثقة والاطمئنان لدى الأطراف الوحودية المشاركة في الانقلاب.

أطلق الانقلابيون سراح المسجونين السياسيين كلهم كما أشار غسان حداد، وأعيد الضباط المسرحون والاحتياط البعثيون كلهم فقط إلى الجيش من دون أن يشمل هذا القرار أيًا من الضباط الوحدويين، واستُدعي أكثر من 200 ضابط بعثي احتياط من وظائفهم المدنية إلى الجيش، ومن بينهم أعضاء اللجنة العسكرية كلهم المعتقلين والمسرحين. وفي 23 آذار/ مارس نُصب لؤي الأتاسي رئيساً للجمهورية، إضافة إلى كونه رئيس مجلس قيادة الثورة.

شاركت عملياً ثلاث قوى مؤتلفة في انقلاب 8 آذار/ مارس 1963؛ البعث والناصريون ومجموعة العقيد زياد الحريري، لكن البعث -كما نعرف- سبق وحلَّ في سورية، وكما رأينا في المؤتمر القومي الخامس الذي عقد في حمص 1962، أن الحضور الأساس باستثناء عفلق كان لمنيف الرزاز ومنظمي البعث في العراق ولبنان، ومن ثم علينا الاعتراف أن اللجنة العسكرية بقيادة صلاح جديد هي التي خططت لهذا الانقلاب وأسهمت فيه تحت رعاية البعث الذي لم يُنكر علاقتها به بل إنَّ تلك اللجنة التي أعيدَ بعض أعضاؤها إلى الجيش في شباط/ فبراير 1963 من مثل العقيد محمد عمران وآخرين سارعت لاستعادة قيادات الحزب المدنية وتصديرها مجدداً في مشهد يستهدف الشرعية السياسية للحزب الذي قُدر عدد أعضائه في تلك المرحلة بأقل من 400 عضو فقط، ريثما تُنجز اللجنة مهامها اللاحقة بالتخلص من الآخرين.

فهل كان هذا المخطط الانقلابي في عقل اللجنة العسكرية أو رئيسها صلاح جديد، أم إن الأحداث قادتهم تبعاً إلى هذا المسلك الخبيث؟

(34) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966 / أوراق شامية، ص 222.

(35) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966 / أوراق شامية، ص 223.

(36) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966 / أوراق شامية، ص 227.

جرت اعتقالات واسعة وشكلت محكمة عرفية قضت بإعدام أكثر من 20 معتقلاً ونفذ فيهم حكم الإعدام<sup>(40)</sup> بحسب رواية حداد، في ما يبلغ العدد أكثر من 170 شخصاً وفق رواية سامي الجندي<sup>(41)</sup> الذي كان مطلعاً على الشريط المسجل بصفته وزيراً للإعلام.

عاد الفريق لؤي الأتاسي والوفد المرافق له مساء يوم الانقلاب 18 تموز/ يوليو، ((واطلع على التطورات وردود الفعل، ففضل الاستقالة والاعتكاف في بيته)).<sup>(42)</sup> وقُبلت استقالته في 27 يوليو/ تموز ليصبح أمين الحافظ رئيساً لسورية عوضاً عنه.

يُعلق اللواء غسان حداد في كتابه على مسلسل التصفيات، قائلاً: ((وهذا خسرت الثورة اثنين من قادتها هما الأتاسي والحري، بالإضافة إلى خسارتها الأخوة الناصريين قبل بضعة أسابيع)).<sup>(43)</sup> لكن الخسارة الكبرى لم تكن لمن رأوا في أنفسهم ثورة أو انقلاباً بل هي خسارتنا جميعاً نحن السوريين حين انزلت سورية إلى سلطة الحزب الواحد، إذا انتهى عهد الانقلابات العسكرية التي تقودها قوى متصارعة في الولاء والأيدولوجيا، لبيد مسلسل التصفيات الداخلية، فكل الانقلابات اللاحقة في سورية كانت تصفيات داخل البعث بل داخل الجيش العقائدي الذي أصبح انتماؤه إلى البعث بديلاً من الانتماء إلى الوطن.

## سادساً: تصفيات الشركاء وأزمة

### الناصرين في سورية

بعد أن تتبعنا مسار البعث ولجنته العسكرية، بات من الضروري أن نتعرف إلى الناصريين في سورية، فهذه التسمية تعبير فضفاض يتضمن الإعجاب بشخص عبد الناصر أو تأييد سياساته، لكنها اصطلاحاً تحتاج إلى تدقيق بالمعنى السياسي والتنظيمي، خصوصاً أننا نتحدث عنهم بوصفهم طرفاً في مواجهة حزب البعث، فهل شكّل

كان طبيعياً أن تقدم الحكومة استقالتها في إثر انسحاب الوزراء الناصريين منها، وشكل البيطار حكومته الثانية في 12 أيار/ مايو 1963، ثم ترأس وفداً ((من بعض أعضاء القيادة السياسية والحكومة في زيارة ودية للجزائر، ضمّ الوفد بين أعضائه اللواء الركن زياد الحريري وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة... في أثناء غياب الوفد في الجزائر عملت بعض مراكز القوى في الجيش على إبعاد ثلاثين ضابطاً من أنصار اللواء الحريري إلى مراكز أقل أهمية، أو وظائف مدنية بغية إضعافه عسكرياً تمهيداً لإبعاده)).<sup>(37)</sup>

((وبعد عودة الوفد، وتحديدًا في 4 تموز/ يوليو 1963، دعا الفريق الأتاسي مجلس قيادة الثورة للاجتماع ثانية في القصر الجمهوري، ولم يُشارك في الاجتماع الأستاذ عفلق لوجوده خارج دمشق، واللواء الحريري الذي لم توجه إليه الدعوة، وكان البند الوحيد على جدول الأعمال إبعاد اللواء الحريري سفيراً... وبعد مناقشة طويلة صدر القرار بالأكثرية، ومعارضة خطية من ثلاثة أعضاء هم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء صلاح البيطار، ... واللواء غسان حداد واللواء فهد الشاعر، وفي صباح الخامس من تموز/ يوليو غادر اللواء الحريري مطار دمشق إلى باريس)).<sup>(38)</sup> تنفيذاً للخطوة الثانية من اقتراح سامي الجندي، ((فانقلاب معه وانقلاب عليه)).

الآن حانت النهاية الدرامية للعرض العسكري، حين وصل بتاريخ 18 تموز/ يوليو 1963 وفد برئاسة الفريق لؤي الأتاسي وعضوية السيدين سامي الجندي وفهد الشاعر إلى مطار الإسكندرية للقاء الرئيس عبد الناصر، في محاولة لكسر الجمود والعودة إلى الوضع الطبيعي، ((وفي تمام الساعة 11 من صباح هذا اليوم جرت محاولة انقلاب عسكرية مستهدفة احتلال مبنى وزارة الدفاع وهيئة الإذاعة والتلفزيون في ساحة الأمويين، قام بها فصيل ناصري بقيادة العقيد الركن جاسم علوان)).<sup>(39)</sup> وخلال ساعات قليلة أحبطت هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة.

((في أعقاب سيطرة القيادة العسكرية على الموقف،

(40) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966/ أوراق شامية، ص 209.

(41) سامي الجندي، كتاب "البعث"، ص 130.

(42) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966/ أوراق شامية، ص 229.

(43) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966/ أوراق شامية، ص 230، الهامش 34.

(37) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966/ أوراق شامية، ص 228.

(38) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966/ أوراق شامية، ص 208.

(39) غسان حداد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966/ أوراق شامية، ص 209.



6. إضافة إلى الشخصيات الناصرية البارزة من أمثال العقيد جاسم علوان، وجادو عز الدين، وأكرم ديري وغيرهم<sup>(51)</sup>.

وأضافت هذه الدراسة إشارة إلى ظهور مجموعة من المنظمات شبه العسكرية بين عامي 1965 - 1966 مثل (حركة طلائع التحرير بقيادة العقيد عبد الحميد السراج، وهي منظمة سياسية شعبية تعتمد أسلوب الكفاح المسلح، وطلیعة الاشتراكيين العرب التي شكلها المناضل الشهيد طعمة العودة الله. وهي تدعو أيضاً إلى العمل الشعبي المسلح، واستطاعت هذه المنظمة أن تجند آلاف الشباب الناصريين وتحضر بعضهم للعمليات المسلحة 1965. 1966.<sup>(52)</sup>

وبالعودة إلى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أسسه عبد الناصر في مصر عام 1962، فإننا لا نمتلك أي دليل على وجود ممثلين سوريين له في تلك المرحلة، بينما سمّيتُ السوري عقد مؤتمره التأسيسي في تموز/ يوليو 1964، وقد عُقد المؤتمر في بيروت لأسباب أمنية، وبمشاركة مجموعة قوى وحركات تنتمي إلى التيار الناصري وهي أغلب الحركات التي أشرنا إليها أعلاه، أي: حركة القوميين العرب والجهة العربية المتحدة وحركة الوجوديين الاشتراكيين والاتحاد الاشتراكي، من دون أن يعني ذلك بأن هذه التسميات أو التشكيلات كانت في ذلك الوقت تحمل الصفة الحزبية بالمعنى الدقيق أو التنظيمي للكلمة. وقد انتخب هذا المؤتمر نهاد القاسم أميناً عاماً وجاسم علوان أميناً عاماً في الخارج، إذ كان مقيماً في القاهرة، وصدر البيان التأسيسي للحزب في الذكرى الأولى لانقلابه الفاشل في تموز/ يوليو، بينما انتخب جمال الأتاسي<sup>(53)</sup> أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي في دورته الثانية 1965، بعد إعلان تركه حزب البعث الحاكم

(51) أضاف الباحث بين (...) على المقبوس، ما اقتضى التنويه.

(52) بسبب وجود المؤسسين السوريين لهذه التنظيمات العسكرية في مصر، نتساءل ما إذا كان المقصود بعبارة (وتحضيرهم للعمليات المسلحة) في سوريا كمكان أم في فلسطين، مع الجزم بأنه لم يكن لهم أو لتلك العمليات أي أثر في الذاكرة السياسية أو ذاكرة العمل المسلح في تلك المرحلة، وربما يكون هذا سبب النهاية السريعة لهذه التجارب النظرية، وأظن أن الحديث عن (تجنيد آلاف الشباب الناصري وتحضير بعضهم للعمليات المسلحة) مبالغة إنشائية.

(53) جمال الأتاسي: من قيادات حزب البعث، (ترأس اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي للبعث في عام 1947م. انتخب عضواً في القيادة القطرية المؤقتة والمكتب السياسي حتى أوائل شباط (فبراير) عام 1958، أي قبل حلّ الحزب. وحتى بعد أن استولى البعث على السلطة في 8 آذار/ مارس 1963م عُين الأتاسي وزيراً للإعلام في وزارة صلاح البيطار الأولى، وعضواً في مجلس قيادة الثورة). انظر الرابط:

بعد عودتهم في صفقة تبادل بين مصر وسورية، ولأنه غير مخول بالتوقيع باسم حزب البعث المنحلّ أو باسم اللجنة العسكرية، فإنه وقّع على البيان ووزعه باسم (الوحدويون الاشتراكيون)<sup>(49)</sup>، وفي هذا الاعتراف ما يشي بأنه أول من اجترح هذه التسمية في اجتهاد شخصي.

وقد نُشر مؤخراً بتاريخ 27 نيسان/ أبريل 2023 كتاب في موقع (ملتقى العروبيين) باسم (الأحزاب والقوى الناصرية في سوريا - 1961- 1985)<sup>(50)</sup>، من إعداد كل من المخفي قسراً سابقاً رجاء الناصر . ومخلص الصيادي، وأهمية هذه الدراسة في كونها تقدم ثبوتاً بأهم التنظيمات والقوى الناصرية في حقبة ما بعد الانفصال، وبقلم الناصريين أنفسهم، وتلك التنظيمات الناصرية كما وردت هي:

1)) حركة الوجوديين الاشتراكيين: التي أسسها أعضاء سابقون في حزب البعث العربي الاشتراكي.

2- حركة القوميين العرب: وهي منظمة وجدت عقب نكبة 1948 ورداً على قيام إسرائيل.

3- الجهة العربية المتحدة: (الخماسي الناصري)، وتشكلت أصلاً كتجمع برلماني ضمّ خمس أعضاء من مجلس النواب المنتخب في عهد الانفصال الرجعي، وهم (نهاد القاسم، راتب الحسامي، عبد الصمد الفتوح، عبد الوهاب حومد، وعلي بوظو)، ولم تتخذ شكل التنظيم السياسي إلا في مرحلة متأخرة، وهي تضم عناصر كانت أصلاً - في عهد ما قبل الوحدة - محسوبة على التيار اليميني خاصة حزب الشعب والحزب الوطني وحزب الإخوان المسلمين.

4. الاتحاد الاشتراكي. ومؤسسوه أيضاً أغلبهم من أعضاء حزب البعث وقياداته السابقين من مثل جمال الأتاسي.

5. أنصار الميثاق. {لم نستطع أن نجد لها أثراً حقيقياً في ذاكرة الحياة العامة، حتى بالنسبة إلى واضعي الدراسة}.

(49) "سامي الجندي، البعث، ص88.

(50) رجاء الناصر . ومخلص الصيادي، "الأحزاب والقوى الناصرية في سوريا 1961- 1985"، "ملتقى العروبيين".

في سورية، واستمر في منصبه حتى وفاته.

لأمر فشل مغامرة العقيد جاسم علوان الانقلابية في 18 تموز/ يوليو، في مواجهة هيمنة اللجنة العسكرية للبعث وتنظيمها، ليبدو تنظيم الاتحاد الاشتراكي ومعه التنظيمات الناصرية الأخرى كلها التي نشأت في سورية صدى لعبد الناصر محض تحالفات لمجموعة من التنظيمات والقوى والأشخاص تأتلف لتكتشف أنها مختلفة، تتحد لتتقسّم من جديد، وما زالت تتكاثر جميعها بطريقة الانشطار حتى الآن.

## سابعاً: الجيش العقائدي من التصفيات إلى الاحتواء

بعد أن تخلصت اللجنة العسكرية من المجموعات كلها التي شاركتها انقلاب 8 آذار/ مارس، اتبعتها بحملة العزل السياسي التي أشار إليها حازم صاغية: ((وما لبث أن أصدر الانقلابيون لوائح طويلة بالعزل السياسي والحرمان من الحقوق المدنية طالت سياسي الانفصال والصحافيين الذين دافعوا عنه ورجال الأعمال الذين داروا في فلكه، كما عطلوا الصحف ونزعوا الشرعية عن أحزاب العهد البائد))<sup>(56)</sup>، وقد وصفت هذه المرحلة بـ (سلطة الحزب الواحد) أو (دكتاتورية الحزب الواحد)، حينما أصبحت الأحزاب والتنظيمات الأخرى كلها ممنوعة بقانون الطوارئ لأكثر من خمسة عقود.

لكن أي حزب هو الذي حكم سورية هذه العقود كلها؟

يُشير سامي الجندي إلى أنّ اللجنة العسكرية بنسختها الثانية السباعية، وضعت في القاهرة مجموعة مقررات سرية، استطاع الحصول عليها بعلاقاته الشخصية مع بعض أعضائها، ونشرها في كتابه (البعث):

((نصّ قرارات اللجنة العسكرية:

1 - تحديد مسؤولية حلّ الحزب، واعتباره غير قائم حتى ما تبع في الأقطار العربية القيادة القومية، لأن نواة الحزب وقواه الحقيقية في سوريا، فإن حلّه فيها يعني حلّ الحزب.

في إثر هذا المؤتمر الثاني، خرجت مجموعة (الوحدويون الاشتراكيون) ممثلة بفايز إسماعيل (أبو بعث) ومعه أدهم مصطفى ليستقلّ بمساهمهما التنظيمي بعيداً عن توجه جمال الأتاسي، وهذا حال أغلب المجموعات الأخرى وحتى الشخصيات ممن عدوا ناصريين في تلك المدة.

خرجت (حركة القوميون العرب)<sup>(54)</sup> بعد المؤتمر بانسحاب ممثلها هاني الهندي وسامي صوفان، لعدم تأكد حلّ التنظيم في سورية، وهذه الحركة هي الوحيدة التي شاركت في تأسيس الاتحاد الاشتراكي عام 1964، من دون أن يكون لها جذور بعثية ضمن تلك اللوحة السابقة، ويذكر باسل الكبيسي في أطروحته الأكاديمية (حركة القوميون العرب) أنها تنظيم سياسي ارتبط تأسيسه عضويًا بنكبة الشعب الفلسطيني والأمة العربية في فلسطين عام 1948، ... وكان من أبرز المؤسسين: الدكتور جورج حبش والدكتور وديع حداد من فلسطين وهاني الهندي من سوريا والدكتور أحمد الخطيب من الكويت.

وسأضيف مفارقة أوردتها سامي الجندي في كتابه البعث، بخصوص اللقاء الذي تمّ يوم انقلاب 8 آذار/ مارس، حيث: ((استدعيّ مساء كل الوحدويين إلى الأركان العامة لتشكيل الوزارة، ما عدا الوحدويين الاشتراكيين... رفض الوحدويون (أعني الجبهة المتحدة التي كنا أعضاء فيها والقوميون العرب) اشتراكنا لأننا بعثيون، وزيادة عددنا في الوزارة يعني عندهم زيادة في حصة البعث، ولم يتحمس لنا البعثيون لاعتبارنا زيادة في حصة الناصريين)).<sup>(55)</sup>

تلك الملاحظة/ المعلومة تعبر بصدق عن واقع تلك القوى الناصرية وانقساماتها وهشاشة البنى والروابط الحزبية والتنظيمية ضمن تلك المجموعات، وفي ما بينهم كمجموعات وأفراد مدنيين وعسكريين، على الرغم من أنهم كانوا الطرف الأكثر عددًا والأقوى عسكريًا بين المجموعات الثلاثة المشاركة في انقلاب 8 آذار/ مارس، وربما يُفسر هذا

(54) باسل الكبيسي، حركة القوميون العرب، ط3، (بيروت: دار الطليعة/ منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1974)، ص57.

(55) سامي الجندي، البعث، ص115.

(56) حازم صاغية، البعث السوري تاريخ موجز، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2012)، ص41.



الأسد ببعوثاً عدة، بعضها يناقض البعض الآخر، لكن ما يصحّ في المقابل أن ذلك الحزب وتلك الأفكار الفقيرة كانت القاطرة التي نقلت الحكام إلى حيث صاروا حكاما، كانت الذرائع التي استخدموها كي يحكموا وبالطريقة الخشنة التي حكموا بها<sup>(59)</sup>.

إضافة إلى أنّ حزب البعث بالمعنى القانوني منذ أن قبل حلّ نفسه إرضاء لعبد الناصر أو هرباً من أزمته الداخلية لم يعد موجوداً في سورية بدليل أن المؤتمر القومي الخامس لحزب البعث عام 1962 في حمص لم يُدعَ إليه من قيادات البعث السوريين إلا ميشيل عفلق، وهي إشارة إلى أزمة الحزب السياسية والشرعية من جهة، وإشارة إلى انقسامات الحزب وتشظّيه أيضاً، لذلك يؤكد نشوان الأتاسي تلك الفرضية في كتابه (تطور المجتمع السوري -1831-2011) حين يقول إنه ((خلافًا لما هو متعارف عليه من أنّ حزب البعث هو الذي قام بانقلاب الثامن من آذار 1963، فإن الحقائق تؤكد أنّ انقلابي الثامن من آذار هم الذين أقاموا حزباً جديداً في سوريا أطلقوا عليه اسم الحزب نفسه الذي كان موجوداً فيها قبل الوحدة مع مصر))<sup>(60)</sup>، ويقصد حزب البعث العربي الاشتراكي، في ما يقصد بانقلابي الثامن من آذار أعضاء اللجنة العسكرية.

في ضوء هذه الفرضية يمكن أن نفهم الصراعات اللاحقة ضمن البعث بين القطريين الذين اعتمدتهم اللجنة العسكرية والقوميين الذين يمثلون القيادة التاريخية التي حضرت بعد انقلاب آذار/ مارس بوصفها ضرورة لتعبئة الفراغ التنظيمي لحزب لم يتعدّ عدد أعضائه 400 شخص في تلك المرحلة، ومع ذلك أقصى كل الأطراف خارجه وبدأ بتأميم الحياة السياسية والدولة وكامل المجتمع لمصلحته، وبذلك نتفق مع رأي صاغية ((أنّ الوجه الآخر لتأميم الحياة السياسية، كان احتدام الصراع على السلطة داخل أجنحة البعث نفسها))<sup>(61)</sup>.

التفاصيل كثيرة وتحتاج إلى مجلدات لروايتها، غير أن

واعتبرت أن استمرار القيادة القومية لا معنى له.

2 - العمل بالنظام الداخلي وفسح المجال أمام التطور الحزبي لوصول قيادات جديدة إلى القمة فلا تقطع الطريق عليها القيادات الدائمة، ورفض مبدأ الأبوة الحزبية. {يعني ذلك فصل الأساتذة الثلاثة من الحزب لأنهم المسؤولون عن حلّه، وإيجاد قيادات جديدة}.

3 - عدم التعاون مع من لا يُدين بهذا الأسلوب.

4 - عدم التعاون إلا إذا اقتضت الظروف المحلية مع كل من تعاون مع نظام الوحدة.

5 - إنشاء الحزب من جديد<sup>(57)</sup>.

ويضيف الجندي استنتاجاً آخرًا ومهمًا حين يقول: ((باتوا إذن بنظرهم، هم وحدهم الحزب، وأعتقد أن هذه المقررات جعلتنا نفهم كثيرًا من التصرفات التي حصلت فيما بعد))<sup>(58)</sup>.

إن نصّ البند الأخير في مقررات اللجنة العسكرية (إنشاء الحزب من جديد) واضح ولا يحتاج إلى تفسير، فهو يقدم إجابة عن السؤال أعلاه: أي حزب حكم سورية هذه السنوات كلها؟ ويسمح بالاستنتاج أن اللجنة العسكرية هي النسخة الجديدة من حزب البعث التي خططت انقلاب 8 آذار/ مارس وشاركت فيه باسمه، إذ يمكن أن تشكّل هذه النسخة استمرارًا للبعث الذي أسس عام 1947، لكنها بالتأكيد تقطع معه في حقل السياسة والأهداف وكل ما يتعلق بالمؤسسين والقيادة التاريخية من دون الحاجة إلى تغيير الاسم.

وفي سياق هذه الجدلية يوضح حازم صاغية: ((لا يصح القول بالطبع، أن البعث شيء والحكم السوري الذي استولى على البلد منذ عام 1963 شيء آخر، وفي المعنى تبقى بعوث ميشيل عفلق، وأكرم الحوراني، وحافظ أسد، وبشار

(59) حازم صاغية، البعث السوري تاريخ موجز، ص 14.

(60) نشوان الأتاسي، تطور المجتمع السوري 1831-2011، ط 1، (بيروت: دار أطلس، 2015)، ص 245.

(61) حازم صاغية، البعث السوري تاريخ موجز، ص 43.

(57) سامي الجندي، البعث، ص 86.

(58) سامي الجندي، البعث، ص 86.

ملاحظة: في نص مقررات اللجنة العسكرية، نمة عبارتان بين (،)، لظني أنهما إضافة أو توضيح من الكاتب سامي الجندي في سياق النص من دون أن يُشير إلى ذلك.

مكشوفة لضربها من الجيش الأردني، يعلق صاغية على التناقض: ((فالذين أرسلوا الجيش إلى الأردن غامروا بإثارة حرب إقليمية لا يملكون أدنى الاستعداد لخوضها... أما الذي لم يوفر الغطاء الجوي لقواته البرية، فكان يُغامر بانشقاق في الدولة ومؤسساتها، وفي المجتمع تاليًا))<sup>(64)</sup>.

ردّ صلاح جديد بطلب اجتماع للقيادة القطرية التي قررت بالإجماع إقالة وزير الدفاع حافظ الأسد ورئيس الأركان مصطفى طلاس، إلا أن الأسد الذي يملك القوة العسكرية، وسيطر كليًا على الجيش عاجل خصومه صلاح جديد والقيادة القطرية بانقلابه السريع في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 الذي دعاه (الحركة التصحيحية)، وأسّس من خلاله لمرحلة جديدة في سورية ولبعث جديد في السلطة، فهذه البعثية الجديدة مستمرة حتى الآن في سلالة الأسد بعد موته، وفي سورية أيضًا، لكنها لا تمت بأي علاقة إلى البعث القومي ورومانسية عفلق الطوباوية، ولا إلى بعث القيادة القطرية أو المنطلقات النظرية لياسين الحافظ، وما رافقها من سياسات التأميم، ولا إلى جملة الأهداف الأولى للبعث ((وحدة \* حرية \* اشتراكية))، حيث ما تزال مرفوعة شعارًا بلا مضمون أو شهادة على قبر حزب غادر كل إرثه القديم، وصعد في سماء البراغمية وعبادة الفرد، بعد أن أسّس لدكتاتورية مطلقة وشمولية له ولعائلته من بعده.

استهمل الأسد هذا (التبعيث) الجديد بالتخفيف من إجراءات سيطرة الدولة على القطاع العام والتجارة الخارجية بشكل متدرج، للوصول إلى المشاركة بين البورجوازية البيروقراطية التي نهبت الدولة والبورجوازية التقليدية الطامحة لاستعادة دورها الاقتصادي، وإن كان عبر تلك المشاركة، مع حملة تنظير لاحقة لسوق الاقتصاد الاجتماعي.

لكننا لن نتوقف إلا مع المتغيرات السياسية التي عمل عليها الأسد، وتحديدًا بعد أن قاطعته أغلب قيادات البعث التاريخية مفضلة السجن على مغنم التصحيح، إذ لم يؤيد انقلابه إلا مصطفى طلاس الذي أصبح وزيرًا للدفاع، وعبد الحليم خدام الذي أصبح مع الانقلاب وزيرًا للخارجية ثم نائب رئيس الجمهورية، وعبد الله الأحمر الذي أصبح عام

السياق قد لا يتسع إلا للعناوين، فالتخلص من القيادة التاريخية للبعث والمهمة باليمين بعدما أدت دورها المهم في صراعات البعث، دفع اللجنة العسكرية إلى التحالف مع الجناح اليساري الذي قاده علي صالح السعدي في العراق مع ياسين الحافظ في سورية بعدما غادر الحزب الشيوعي إلى البعث، وعبر عن هذا التوجه المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1963، حيث ((تبنّى المؤتمرون أفكارًا اشتراكية علمية ومنطلقات نظرية حلت محل الأطروحات القومية الصوفية لعفلق))<sup>(62)</sup>.

وتتالي في إثر ذلك المؤتمر القومي السابع والمؤتمر القطري الثاني والمحكمة الحزبية أو مؤتمر الفروع في سورية، حتى انتهى الوضع مع انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966 الذي وضع نهاية لصلاحية البعث الأول، مع شطب القيادات التاريخية للحزب كلها من مثل عفلق والبيطار ووزير الدفاع السابق وعضو اللجنة العسكرية المؤسس محمد عمران ورئيس مجلس قيادة الثورة أمين الحافظ الذي جمع بشخصه رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء والأمين القطري لحزب البعث وقائد الجيش، بعضهم سجن، وبعضهم هرب، وبعض منهم اغتيل.

أدت الخلافات التي نشأت بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967 إلى شرخ بين صلاح جديد الرجل الأول في سورية ووزير الدفاع اللواء حافظ الأسد الذي أعطى شخصيًا أمر الانسحاب من مدينة القنيطرة قبل أن تنشب فيها أي معركة أو يدخلها أي جندي إسرائيلي، وبدأ اللغط يتعالى حول هذه المسألة من دون أن تشكل حرجًا لقيادة الحزب التي كان أغلبها متورطًا في القرار، كما كتب مؤخرًا (محمد خليفة) في موقع (ملتقى العربيين)<sup>(63)</sup>، لكن الإشكالية التي فجرت التناقض بينهما جاءت في (أيلول الأسود) 1970، في إثر الصراع بين الحسين بن طلال ملك الأردن والفصائل الفلسطينية، حين قررت القيادة القطرية إرسال ألوية برية من الجيش السوري لدعم المقاومة الفلسطينية في الأردن، لكن وزير الدفاع الفريق حافظ الأسد امتنع عن إرسال غطاء جوي لحمايتها، وترك الوحدات السورية المهاجمة

(62) حازم صاغية، البعث السوري تاريخ موجز، ص 45.

(63) محمد خليفة، "حافظ الأسد وحزيران: مصادقات ومؤامرات"، ملتقى العروبيون، 6 حزيران/ يونيو، 2023.

(64) حازم صاغية، البعث السوري تاريخ موجز، ص 64.

اللاحقة ممن ظلّ في الجبهة، وهم الأغلبية، أو من غادروها، وحتى الإطار الائتلافي للجبهة كانوا جميعاً بلا أي وزن أو فاعلية سياسية في الحياة العامة وفي المجتمع السوري، على الرغم من وجود ميثاق ونظام عمل لهذه الجبهة التي يرأسها رئيس الدولة من خلال رئاسته حزب البعث.

ويمكن التأكيد أن تلك المسميات الحزبية التي حاربها البعثيون سابقاً، وشلّوا دينامياتها، وتركوها محض بنية فارغة بلا مضامين أو أعضاء، استعادها بعث الأسد بطريقة الاحتواء في داخله، وسرع وتيرة انشطاراتها حين منح بعض الامتيازات لكل فصيل في هذه الجبهة، امتيازات تبدأ بحصة في الوزارة، وأخرى في عضوية مجلس الشعب، مع ما تتضمنه هذه الحصص من امتيازات مادية مغرية من مثل السيارة والسائق، وأحياناً المنزل في العاصمة دمشق.

### ثامناً: استنتاجات أخيرة في منزلة خاتمة

بعد الحراك الشعبي الذي بدأ في آذار/ مارس من عام 2011 لم يستطع هذا النظام وأحزاب الجبهة المتحالفة معه وحتى من بقي من عجايز أحزاب المعارضة أن يكتشفوا طريقاً للخروج من الأزمة التي شكلت أكبر مجزرة في القرن الجديد، حيث قتل وشرّد أكثر من نصف السوريين في ما دمر البلد اقتصادياً وجغرافياً ومجتمعياً وإمكاناً للحياة.

أسّ المشكلة -إن صح التعبير- يكمن في بدايات حزب البعث والأحزاب الأيديولوجية كلها التي ذهبت -كما رأينا- باتجاه العسكرة والانقلابية، فاستسهلت الأحزاب الأيديولوجية الاستقواء بالعسكر للوصول إلى السلطة من دون أن تُدرك أن العسكر الذين وصلوا إلى السلطة لن يتخلوا عنها إرضاء لقيادات مدنية وأوهام نظرية، وهذا ما نقرّوه في تجارب البعث والشيوعيين وعبد الناصر وبعده الناصريون الذي نظّروا للانقلابات، ودفعوا حياتهم ومستقبل أوطانهم وشعوبهم ثمناً لهذه المغامرة.

إذ نصت المادة 6 من المبادئ العامة في دستور حزب البعث الذي أقر في المؤتمر التأسيسي عام 1947 على:

1971 أميناً عامًا مساعدًا لحزب البعث، فحاول العمل بمساعدة الرفاق السوفييات الذين قبلوا التضحية بيسار البعث المشاغب عليهم لدعم توجهات الأسد باستعادة الهياكل الحزبية كلها المفرغة سابقًا ضمن هيكل سياسي ائتلافي أعلن عنه في 7 آذار/ مارس 1972 باسم (الجبهة الوطنية التقدمية)، حيث جمّع الأسد خصوم البعث السابقين كلهم بعدما تحولت أحزابهم إلى أجداث أحزاب لا تكاد تعرفها مجتمعاتها، بدءًا بالحزب الشيوعي السوري وانقساماته اللاحقة، إلى بقايا الناصريين وتشعباتهم التي تستعصي على الإحصاء، وصولاً إلى قيادات وهمية كانت محسوبة على أكرم الحوراني وحزب الاشتراكيين العرب في يوم ما، وعُدّ ذلك من منجزات انقلابه التصحيحي. هذا الإنجاز الذي شرعنه الأسد في نص الدستور السوري لعام 1973، إذ نصّ في المادة الثامنة منه أن: ((حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية))<sup>(65)</sup>.

تلك القيادات الوهمية التي شاركت بلعبة سياسية لم تحصل في مقابلها إلا على فتات امتيازات شخصية عززت ادعاء الأسد بوجود نظام دستوري، وعززت أوهام الحريّات السياسية والحزبية من دون أن تتعدّى تلك الأحزاب حدود ما هو مسموح لها وفق ميثاق الجبهة الذي حظر عليها في المادتين 7 و9 من ذلك الميثاق العمل في إطار الجيش والمؤسسة العسكرية، وكذلك وقف نشاطها التنظيمي والتوجيهي في قطاع الطلبة، بحيث أصبح القبول بهذين البندين أشبه بقرار الإعدام التنظيمي، حين حدّ من إمكان النمو أو التطور بداخل هذه الأحزاب التي تحولت إلى دور عجزة للمؤمّسين من كبار السن أو بعض المنتفعين حديثاً.

وللعلم فقط لم يكن مقبولاً الانتساب إلى أي كلية عسكرية لمن هو خارج حزب البعث، منذ انقلاب 8 آذار/ مارس، ثمّ أضاف الأسد إلى ذلك الخليط المتناقض من أحزاب الجبهة ممثلي اتحاد العمال العرب، واتحاد الفلاحين العرب، وأضاف إليهم ممثلاً عن (الحزب القومي الاجتماعي السوري)، لكن المؤكّد أن هذه التسميات كلها وانشقاقاتها

(65) "دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973"، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان.

حسني الزعيم وسامي الحناوي وغيرهما.

تلك المادة السادسة في دستور حزب البعث تشكّل قطعاً مع أي احتمال للديمقراطية أو تداول للسلطة أو للحريات السياسية والمدنية أو حتى الثقافية في المجتمع، وهي مسألة أدت إلى سيطرة اللجنة العسكرية بدلاً من حزب البعث الذي فقد دوره السياسي والأيدولوجي، ولاحقاً أسست لديكتاتورية الأب القائد بدلاً من ديكتاتورية الحزب القائد، وصولاً إلى ديكتاتورية سلالته المعصومة.

مرجعية هذه الإشكالية تكمن في السماح بولوج العسكر إلى حقل السياسة، وهي مسألة يُستغرب أن يدافع عنها أحد ضحايا هذه العسكرة من مثل الأمين القومي لحزب البعث منيف الرزاز حين يقول: ((أما وقد قبل الحزب أن يكون له حزبيون في الجيش، وكان عليه أن يقبل ما دام الجيش قطاعاً مهماً، بل ومهماً جداً في مثل هذه الظروف من قطاعات الشعب))<sup>(69)</sup>. فكيف لمثقف من أمثال الرزاز أن يتجاهل أن الجيش الوطني هو جيش احتراقي ومهمته حماية حدود الوطن والدفاع عنه ضدّ الخارج، وليس جيشاً مسيساً يعمل لحماية السلطة من الشعب؟ ويشير سامي الجندي بأن حزب البعث عام 1949 كان يمهّد لانقلاب عسكري حين فاجأه انقلاب حسني الزعيم في 29 آذار/ مارس من العام ذاته، ويتابع ما كتبه الأمين العام ميشيل عفلق: ((أيها الإخوان، ليس ما حدث في سوريا انقلاباً، وهو خطوة في طريق الانقلاب، إننا نستبشر بهذا الحدث ونعلق عليه الآمال، ولكن علينا أن نوسع افقنا وننظّم صفوفنا وأن ننظر دوماً إلى الأمام، وإلى العلاء فالانقلاب الذي يطمح إليه الشعب العربي هو انقلاب شامل... هو الانقلاب الذي يُحقق للشعب العربي في جميع أقطاره الاشتراكية والوحدة العربية))<sup>(70)</sup>. ومعه تحوّلت سورية الوطن إلى سورية الأسد، سورية التي أصبحت ملكية خاصة تُورث ضمن سلالة مشكوك بأهليتها لحكم البلاد، كثيراً ما ضحت بالوطن والمواطنة للمحافظة على كرسي الرئاسة أو امتيازاته.

في صيرورة (التبعيث)، استعارة من حازم صاغية،

((المادة 6: حزب (البعث العربي الاشتراكي) انقلابي يؤمن بأن أهدافه الرئيسية في بعث القومية وبناء الاشتراكية لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الانقلاب والنضال وأن الاعتماد على التطور البطيء والاكتفاء بالإصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الأهداف بالفشل والضياع))<sup>(66)</sup>.

يمكن عد هذه المادة السادسة من أخطر ما تعرضه علينا السردية البعثية، على الرغم من كثير من التفسيرات التي تخلط بين مفهوم الثورة والانقلاب، وهو ما تحدث عنه حنا بطاطو في الجزء الثالث من كتابه المهم عن العراق بعنوان (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)، فقال: ((استناداً إلى عفلق، فإن الطريقة المميزة للبعث هي (الانقلاب) ويستعمل هذا التعبير للإشارة للانقلاب ضد الدولة.... ورغم الإسهاب في حديثه عن الانقلاب كصحوة أو ولاة جديدة أو علاج للأمة، ولكن كيف سيتحقق هذا الانقلاب: بالطرق السلمية أو بالعنف؟

إن لهجة عفلق كثيراً ما تدل على الكفاح أو تشير إليه، وأكثر من هذا فإنه يبدو وكأنه يستبعد الوسائل السلمية في ملاحظته القائلة بأن الطبقة المسيطرة سياسياً والمستغلة اقتصادياً، لن تتخلى عن موقعها طوعاً))<sup>(67)</sup>.

ويتابع حنا بطاطو النقل والتعليق على كتاب عفلق (في سبيل البعث) قوله: ((العمل القومي القابل للنجاح هو الذي يستثير الحقد حتى الموت تجاه أولئك الذين يُجسدون فكرة مضادة (للقومية).... إنّ النظرية المعادية لا توجد بذاتها ولذاتها، بل تتجسّد في أشخاص لا بدّ من زوالهم لزوالها))<sup>(68)</sup>.

لا تدّعم تلك الاستشهادات ربط مفهوم الانقلابية بالانقلاب العسكري تحديداً بل تؤسس لاستخدام العنف وتصفية الآخرين في سبيل تحقيق ما يمكن للقائد أن يراه صواباً، وربما يُفسّر هذا تأييد ميشيل عفلق للانقلابات العسكرية الأولى كلها التي حدثت في سورية من انقلاب

(66) "دستور حزب البعث العربي الذي أقرّ في المؤتمر التأسيسي للحزب عام 1947".

(67) حتّى بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الناصريون، عفيف الرزاز (مترجمًا)، ط2، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999)، ص45-46.

(68) حتّى بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الناصريون، ص46.

(69) منيف الرزاز، التجربة المرة، ط1، (عمان/ الأردن: مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، 1986)، ص43.

(70) سامي الجندي، البعث، ص52.

## المصادر والمراجع

1. الكبيسي. باسل، حركة القوميين العرب، ط3، (بيروت: دار الطليعة/ منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1974).
  2. السيد. جلال، حزب البعث العربي، ط1، (بيروت: دار النهار للنشر، 1973).
  3. الجندي. سامي، البعث، ط1، (بيروت: دار النهار للنشر، 1969).
  4. الأتاسي. نشوان، تطور المجتمع السوري 1831- 2011، ط1، (بيروت: دار أطلس، 2015).
  5. الرزاز. منيف، التجربة المرة، ط1، (عمان/ الأردن: مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، 1986).
  6. بطاطو. حنا، العراق، عفيف الرزاز (مترجمًا)، ط2، (د.م: مؤسسة الأبحاث العربية، 1999).
  7. حداد. غسان محمد رشاد، من تاريخ سوريا المعاصر 1946 - 1966: أوراق شامية، ط1، (عمان/ الأردن: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001).
  8. حديثة. مراد، تجربتان سلطة واعتقال- كي لا يضيع جيل آخر، ط1، (نيقوسيا/ قبرص: أحداق للنشر، 2003).
  9. صاغية. حازم، البعث السوري تاريخ موجز، ط1، (بيروت: دار الساق، 2012).
- نجد أن مؤسسة الجيش قد تحوّلت من جيش وطني إلى جيش عقائدي، و((أصبح لزاماً على كل سوري يرغب في دخول إحدى الكليات العسكرية أن يكون منتمياً إلى حزب البعث، فالمؤسسة العسكرية تدين بولائها للحزب بصفته (قائد الدولة والمجتمع) معاً، كما جاء في المادة 8 من دستور 1973،<sup>(71)</sup> بدلاً من ولائها للوطن، وانسجاماً مع قوينة دور الجيش ووظيفته المنصوص عليها في المادة 11 من ذلك الدستور التي قضت بأن (القوات المسلحة ومنظمات الدفاع الأخرى، مسؤولة عن سلامة أرض الوطن، وحماية أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية)).<sup>(72)</sup>

(71) "دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973"، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان.

(72) أنور بدر، "حماة الديار أم الجيش العقائدي؟"، موقع جيرون، (3 نيسان/ أبريل، 2018).  
<https://bit.ly/3YQ3jmG>